من الفروق
بين الأسماء العاملة عمل الفعل

ا.م.د.عبد الإله على جويعد
كلية الآداب / جامعة القادسية

المقدمة :

حددت قوانين النحو ، ووجوه كل باب من أبوابه وفروعه ، كيفية نظم الإنسان الكلماتِ في جملٍ وعباراتٍ ، تعبيراً عن أفكاره ومعانيه ، وتحقيقاً للتواصل والترابط بينه ، وبين أفراد الجنس البشري ، لكن بعض جزئيات هذه القوانين ذات الصلة الوثيقة بإحكام صحة النظم ، ودقة تعبيره عن المعنى المراد ، وردت متناثرة في أبواب نحوية مختلفة ، ومن هذه الجزئيات ما بين الأسماء العاملة عمل الفعل من فروق . ونظراً لأهمية هذه الأسماء في التعبير عن المعاني ، ولتقارب بعضها من بعض تقارباً يوقع غير الواقف على مابينها من فروق في الخطأ ، باستعمال بعضها مكان بعض آخر ولكون هذه الفروق جاءت في فقرات أبواب نحوية في أماكن مختلفة ومتباعدة في المصنفات النحوية ، مما يجعل الوقاية من الخطأ بمعرفة بعضها أمراً صعباً على بعض ، وتيسيراً لهذا الصعب كان هذا البحث ، جمعاً لما تمكن الباحث من جمعه من المتفرق المتناثر من الفروق بين الأسماء العاملة عمل الفعل ، وعرضاً لما بينها من افتراق دلالةً ، و استعمالاً ، وأثراً واعراباً .

والتزاماً بالتنظيم المنهجي عند عرض المادة ، وتلافياً للتكرار جاء الكلام موزعاً على الفروق بين الاسم العامل عمل الفعل وما هو مشابه له أو قريب منه ، أكثر من غيره ، ثم كان الانتقال إلى الفروق بين اسمين درجة التقارب بينهما أقل مما بين الاسمين في الفقرة السابقة ، واستمر التدرج في عرض الفروق بين بقية الأسماء .

وقد سار البحث على خطة المباحث لا الفصول ، وتوزع على مقدمة وتمهيد وأربعة مباحث ، مرَّ التمهيد مروراً سريعاً على العمل والعامل النحوي ، فالاسماء العاملة عمل الفعل ، ثم كان المبحث الأول استقراءً للفروق بين المصدر واسم المصدر ، وتلاه المبحث الثاني مشتملاً على الفروق بين المصدر واسم الفاعل واعقب ذلك مبحث ثالث تناول مابين الصفة المشبهة واسم الفاعل من فروق ، أمّا المبحث الرابع والأخير فكان للفروق بين اسم التفضيل والأسماء العاملة عمل الفعل الأخرى ، وختم البحث بخاتمة عرضت أهم ما تمَّ الوصول اليه .

لقد استبعد البحث الكلام على اسم الفعل لعدم وضوح اسميته كما هو في بقية الأسماء العاملة عمل الفعل الأخرى . ويأمل الباحث أن يكون في جهده المتواضع هذا خدمة لدارسي النحو وللغة القرآن الكريم ، وما التوفيق إلاّ مِن عند الله انه نعم المولى ونعم النصير .

تمهيد : العمل والعامل في النحو العربي

حُدّ العامل لغةً بـ (ما عمل عملاً مَا ، من رفع أو نصب أو جر ، كالفعل والناصب والجازم، وكالأسماء التي من شأنها أنْ تَعمل ايضاً) (١) .

أما اصطلاحاً فعرفوه بـ (الكلمة الملفوظة ، أو المُقدَّرة التي تملك القدرة على التأثير في الكلمات التي تقع بعدها من الناحيتين الشكلية والإعرابية أو هو ما أوجب كونَ آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب) (٢) ، أو هو (ما يُحدِثُ الأثر الاعرابي في الكلمة ، لفظاً أو محلاً ، ظاهراً أو مقدراً) (٣)، أو (هو مُوجب التغيير في الكلمة ، على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى) (٤) .

تعدّ فكرة العامل في النحو العربي العمود الفقري الذي تدور حوله كثير من أبحاثه الرئيسة والفرعية ، وإذا كانت أهميتها تعود إلى ارتباطها بصلب النحو ، فإن سيطرتها على تفكير النحاة لم تكن أقوى من سواها) (٥) .

(لقد تسلم الخليل نظريـة العوامل من النحاة قبله ساذجة ، فتوسع فيها ، وبَسط ظلالها على معظم أبواب النحو ... واستقرت ... واتضحت معالمها ، وأخذ بها النحويون من بصريين وكوفيين وغيرهم) [٦] و(استوت فكرة العمل نظريةً كاملة بما فيها من أحكام وتفريعات ، وهي تطالعنا منذ أول مصدر نحوي وصل إلينا وهو كتاب سيبويه ، فكانت فكرة العمل والعامل المحور الذي دار حوله البحث النحوي في كتابه ،وهي تتداخل في كل أبواب الكتاب وفصوله النحوية ،وتلقانا منذ السطور الأولى) [٧] .

وللعقل في فكرة العامل نصيب كبير واضح ، لما فيها من حديث عن التأثير والتأثر والوجود والعدم [٨] ، ونتيجة لذلك اختلفت أقوال النحاة في العامل . . فمنهم من نظر إليه على انه مُؤثر لفظي مَحض تُراعى فيه دلالته على المعنى وَسَمّاه بالعامل اللفظي ، ومنهم من ذهب إلى أنه معنى ، يتعلق به معنى المعمول ، وأنّ معنى المعمول يترتب على معنى العامل ، والاعراب يُعرِب عن هذا الذي يرتبط بمعنى العامل ، ويدل عليه ، وسماه بالعامل المعنوي) [٩] وذكر الجرجاني في كتابه (العوامل المائة) هذين النوعين ، بتقسيمه العوامل على عوامل لفظية وعوامل معنوية ، واللفظية قسَّمها على قسمين : سماعية وقاسية [١٠] . وقد عدّوا الأسماء العاملة عمل الأفعال من العوامل اللفظية القياسية ، وهذه الأسماء هي مشتقات تعمل عمل الفعل عند البصريين ؛ لأنّها تتضمن معناه ، وبينها وبينه أشتقاق ، وحددوها بالمصدر وأسم المصدر وأسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل [١١] .

المبحث الأول : الفرق بين المصدر واسم المصدر

١- في المادة واللفظ

في مقدمة الفروق بين المصدر واسم المصدر ما يرجع إلى مادة كل منهما ولفظه ، فلا يسووي النحويون بينهما لفظاً ، بل يجعلون ما كان جارياً على فعله مصدراً [١٢] ، أي مشتملاً على حروف فعله الأصلية والزائدة جميعاً ، إمّا بتساوٍ مثل تغافل تغافلاً وتصدّق تصدّقاً ، وإما بزيادة مثل أكرم اكراماً وزَلزَل زلزَلة ، ولا ينقص فيه من حروف فعله شيء إلا أنْ يُحذفَ لِعلّة تصريفية ، ويُعوَّض عن ذلك المحذوف بحرف ، فَيكون المحذوف كالمذكور ، كأقام إقامة ، ووعد عدةً ، أو يُحذَفُ لفظاً لا لعلة تصريفية ولكنه منويٌّ مَعنىً ، نحو قَاتَل قِتالاً ،و نَازَل نِزالاً و الأصل فيهما قيتالاً ونيزالاً ، أما اسم المصدر فهو عندهم ما خلا من بعض حروف فعله دون تعويض ، ولم يكن المحذوف منوياً ، نحو أعطى عَطاءً ، وتوضأ وضوءا [١٣] . و (ما استقر عليه النحويون أخيراً من أنَّ المصدر ما كان جارياً على فعله وأنَّ اسم المصدر ما لم يكن جارياً على فعله هو اصطلاح حادث ، أمّا المتقدمون من البصريين فعندهم إن كل ما دل على الحدث فهو مصدر سواء أكان جارياً أم غير جارٍ على الفعل) [١٤] يقول سيبويه : ((هذا باب ما جاء من المصادر على فَعول و ذلك قولك . تَوضَّأتُ وَضُوءاً حَسَناً وأولعتُ به وَلُوعاً)) [١٥] .

٢- في الدلالة

يتبين الفرق بين المصدر واسم المصدر دلالةً في أن ((المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل على الحدث بواسطة المصدر ، فمدلول المصدر معنىً ، ومدلول اسم المصدر لفظ المصدر)) [١٦] . وهذا يعني دلالة المصدر على الحدث دلالة مباشرة ودلالة اسم المصدر عليه بصورة غير مباشرة .

ويرجح الدكتور فاضل السامرائي عدم دلالة اسم المصدر على الحدث ، بل وضعه للدلالة على الاسم ، فالتكليم مصدر والكلام اسم لما يخرج من اللفظ وكان مفيداً تاماً ، فيقال السلام عليكم ، ولا يقال التسليم عليكم ، لأنّ السلام اسم ، وهو الأمان،أما التسليم فهو الحدث قال تعالى:﴿وإنْ أحدٌ مِنَ المُشْركين اسْتَجَارَكَ فأجِرهُ حَتى يَسمَعَ كَلامَ اللهِ ثُمَّ أبلِغْهُ مَأمَنَهُ﴾ [١٧] . فلا يصح أنْ نقول حتى يسمع تكليم الله ، فإن كلام الله القرآن أمّا التكليم فهو الحدث [١٨] .

وقد يخرج المصدر واسم المصدر عن الاصل فيستعمل المصدر دالاً على الاسم ويستعمل اسم المصدر دالاً على الحدث .

٣- في العمل

أمّا في العمل ، فقد قالوا بأعمال المصدر إنْ كان نائباً مناب فعله نحو ، (ضَرْباً زيداً)،أو كان مُقدّراً بأنْ والفعل إذا أُريد به المضي والاستقبال نحو : (عجبتُ من ضَربكَ زَيداً أمسِ أو غداً) ، أو كان مقدراً بـ (ما والفعل) إذا أُريد به الحال نحو (عجبتُ من ضَرْبكَ زَيداً الآن) . وهذا المصدر المقدّر يعمل مُضافاً ومُنوّناً ومُحَلّىً بأل ، ولا خلاف في ذلك [١٩].أمّا اسم المصدر فإعماله قليل ؛ لأنه إن كان علماً مثل يَسَار وَبَرّة و فَجَار ، فلا يعمل إجماعاً [٢٠] ، وإن كان مبدوءاً بميم زائدة كالمَحمدة والمَتربة ، يعمل إجماعاً، وإنْ لم يكن كذلك ، فعمله محل خلاف [٢١] .

المبحث الثاني : الفرق بين المصدر واسم الفاعل

١ - في الدلالة :

يلتقي المصدر اسم الفاعل في كون كل منهما مشتملاً على مادة الفعل ، ودالا على الحدث الذي يدل عليه ، وغير دال بصيغتة على زمن حدوث هذا الحدث مطلقاً ، إلا بوجود قرينة من القرائن القولية والسياقية المعنوية والتاريخية واللفظية [٢٢]. فالمصدر في : (صبرُكُ خيرٌ لك) يحتمل المضي والحال والاستقبال [٢٣] . واسم الفاعل في (خالد عاقل) اسم دال على الثبوت والدوام وغير مقترن بزمن مُعين [٢٤] .

أما صيغة المصدر التي تفيد الأمر نحو قوله تعالى : ﴿فإذا لَقيتُم الذَّينَ كَفَروُا فَضَرْبَ الرِقَابِ ﴾ [٢٥] فتدل على المستقبل بقرينة الأمرية المعنوية [٢٦] .

لكننا نجد دلالة اسم الفاعل بالقرائن واللواحق على زمن معين أوسع منها في المصدر ، فكان بينهما في ذلك ثمة فرق ،فالتنوين يُرَشّح صيغة اسم الفاعل الصرفية للزمن المستقبل ،وأضافته تجعله دالاً على الماضي [٢٧] . ويتضح ذلك من قول سيبويه : ((قولُك : هَذا ضَاربٌ زيداً غَداً . فمعناه وعمله هذا يَضربُ زيداً غداً . فإذ حدَّثت عن فعل في حين وقوعه غير منقطعٍ كان كذلك وتقول : هذا ضاربٌ عبدالله الساعة ، فمعناه وعمله مثل (هذا يَضربُ زَيداً الساعة) [٢٨]. وفي قوله : (فإذا اخبر أن الفعل قد وقع وأنقطع فهو بغير تنوين البتة . . . وذلك قولك هذا ضاربُ عبدِ اللهِ وأخيه) [٢٩] .

وكانت هاتان القرينتان في اسم الفاعل أساس حكم فقهي في المسألة التي دارت بين الكسائي وابي يوسف في مجلس هارون ، عندما سأل الكسائي أبا يوسف . . . (ما تقول في رجلٍ قالَ لرجل : أنا قاتلُ غلامِك ، وقال آخر أنا قاتلٌ غلامكَ ، أيهما كنت تأخذ به ؟ قال آخذهما جميعاً . فقال له هارون أخطأت ... الذي يُؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال : أنا قاتلُ غُلامِكَ بالإضافة ؛ لأنه فعل ماضٍ ؛ فأما الذي قال أنا قاتلٌ غلامَكَ فانه لا يؤُخذ ؛ لانه مُستقبل لم يكن بعد) [٣٠] .

ولا دلالة لمطلق تنوين المصدر الصريح على الاستقبال ، بل قالوا إن تنوين الرفع يفيد ان الشيء قد ثبت واستقر بخلاف المنصوب نحو رحمةٌ له وويلٌ له بمعنى حصل له هذا وثبت أمّا اذا قلت رحمةً له وويلاً فأنت تدعو له أو عليه ولم يحصل ذلك بعد [٣١] .

٢- في الاستعمال :

تبرز في مجال استعمال المصدر واسم الفاعل فروق كثيرة أهمها :

أ - في التثنية والجمع

يثنى اسم الفاعل ويجمع فنقول : الضاربان والضاربات والضاربون والضاربات ، ولا يكون ذلك في المصدر ، فلا يجمع [٣٢] ولا يثنى منه إلاّ ما يجيء منتصباً على إضمار الفعل المتروك ، وذلك

قوله : حنانيكَ ، كأنه قال تحنناً بعد تحنن ... ، ولا يكون هذا مثنىً، إلا في حال إضافةٍ .. . ، ومثل ذلك لبيك وسعديك [٣٣] .

ب - التأويل بمشتق

يفارق المصدر اسم الفاعل في استعماله حالاً على خلاف الأصل ، لأنه لا دلالة فيه على صاحب المعنى ، فأولوه بمشتق ، فقالوا : طلع بغتةً ، وجاء راكضاً ، وقتلته صبراً ، يؤل : باغتاً وراكضاً، وصابراً [٣٤] ، وليس الأمر كذلك في اسم الفاعل والصفة المشبهة فيستعمل كل منهما حالاً بلا تأويل لانهما يدلان على المعنى وصاحبه [٣٥] ، ويلحظ هذا التأويل عند استعمال المصدر نعتاً ، نحو قولهم : هو رجلٌ عدلٌ ، ورجلٌ فضلٌ ، أي على تأويله بـ (عادل وفاضل) أو على حذف مضاف ، أي (ذو عدل وذو فضل) ، وعلى ذلك قوله تعالى : ﴿ وَجَاءوا على قميصِهِ بِدَمٍ كَذِبٍ﴾ [٣٦] أي (كاذب) ، ولا تأويل عند استعمال اسم الفاعل نعتاً [٣٧] ، وسبب تأويل المصدر لأنه (كان حقه أن لا ينعت ، به لجموده ، ولكنهم فعلوا ذلك قصداً للمبالغة أو توسعاً بحذف مضاف [٣٨] .

ج - التزام الصيغة الأصلية

عند استعمال المصدر نعتاً (تلتزم صيغته الأصلية من ناحية الافراد [٣٩] والتذكير وفروعهما) [٤٠] ، أيّاً كان المنعوت نحو: (مررت بَرَجُلٍ عَدلٍ، وبرجلين عَدْلٍ ، وبرجالٍ عدلٍ ، وبامرأة عدلٍ وبامرأتين عدلٍ وبنساءٍ عدلٍ) [٤١] في حين يطابق اسم الفاعلُ النعتُ منعوتَه افراداً وتثنيةً وجمعاً وتذكيراً وتأنيثاً [٤٢] .

د - الحذف أو النيابة

يفارق المصدراسم الفاعل استعمالاً في جوازحذفه ونيابة ما يدل عليه، وبذلك قال ابن مالك :

وقد ينوبُ عنه ما عليه دَلّ		كجد كلّ الجدّ وافرح الجذل

وهذا النائب عن المصدر عند حذفه قد يكون كلمة (كل أوبعض) مضافين إلى المصدر، نحو قوله تعالى: ﴿ فَلا تَميلوا كُلَّ الميلِ ﴾ [٤٣] وقد يكون مصدراً مرادفاً نحو: قعدتُ جلوساً ، وقد يكون اسم اشارة نحو ضربته ذلك الضربَ ، وقد يكون ضمير المصدر المحذوف ، أو عدده أو آلته [٤٤] ويحقق هذا الحذف في المصدر توسعاً في المعنى ، ففي قوله تعالى: ﴿وبصدهم عن سبيل الله كثيراً﴾ [٤٥] يحتمل أن يكون المراد بـ (كثير) المصدر أي صداً كثيراً ، ويحتمل أن يرادَ به الوقت ، أي وقتاً كثيراً ، ويحتمل ان يراد به الخلق أي خلقاً كثيراً ، فجمعت ثلاث معانٍ في آن واحد وهو توسع في التعبير كثير [٤٦] . ولا يحدث مثل هذا الحذف والنيابة في اسم الفعل .

د -استعماله مفعولاً لأجله

يستعمل المصدر مفعولاً لأجله ، واسم الفاعل لا يستعمل ، وهذا ما يفهم من قول ابن الحاجب في كلامه على قول الشاعر :

((وَمرّ مُعرضاً بحديث نجد		فهيج ساكن القلب الطروب

معرضاً حال ولا يجوز أن يكون مفعولاً من أجله لأن أسماء الفاعلين لم تقع موقع المصدر فتقع مفعولاً من أجله)) [٤٧] .

٣ - الفرق في العمل

أ- العمل والزمن

لا يتقيد عمل المصدر بزمان ، فلم يجعلوا دلالته على زمن مُعَيّن شرطاً من شروط عمله ، في حين قيّدوا عمل اسم الفاعل المجرد من أل بذلك ، فاشترطوا لعمله دلالته على الحال والاستقبال ، نحو قوله تعالى ﴿إنّي خَالقٌ بَشراً مِنْ طينٍ فإذا سَوّيته وَنَفَخْتُ فيهِ مِنْ روحي فَقَعوا لَهُ سَاجدينَ﴾ [٤٨] وقوله تعالى : ﴿ وَإذْ قَالَ رَبّك للملائكة إنّي جَاعِلٌ فِي الأرضِ خَليفَةً قالوا أتَجعَلُ فيها مَنْ يُفسِدُ فيها و يَسْفِكَ الدماءَ ﴾ [٤٩] .

وقالوا بعدم عمله إن كان بمعنى الماضي ، لعدم جريانه على الفعل الذي هو بمعناه [٥٠] ، وإذا وقع صلة لأل فالمشهور من قول النحويين عملـه ماضياً ومستقبلاً وحالاً [٥١] .

ب ـ التعريف والتنكير

يعمل المصدر معرفة ونكرة ، في أحواله الثلاث ، مضافاً نحو : عجبتُ مِنْ ضَربِكَ زيداً ، ومجرداً من أل والأضافة ، وهو المنون نحو : (عجبتُ من ضَربٍ زيداً ، ومحلى بالالف واللام نحو عجبتُ من الضربِ زيداً) [٥٢] أما اسم الفاعل فعمله نكرة لا خلاف فيه ، أمّا المّعرف بأل فالمشهور من أقوال النحويين عمله مَاضياً ومستقبلاً وحالاً ، وزعم جماعة من النحويين منهم الرماني انه إذا وقع صلة لأل لا يعمل إلا ماضياً ، وزعم بعضهم انه لا يعمل مطلقاً [٥٣] . وفي حالة تعريف اسم الفاعل بالإضافة فلا يعمل ويفهم ذلك من قول المبرّد : ((وتقول: هذا ضاربُ زيدٍ أمسِ ، وهما ضاربا زيد ، وهم ضاربو عبد الله ...كل ذلك إذا أردت به معنى الماضي لم يجز إلاّ هذا لأنه اسم بمنزلة قولك (غُلامُ زَيدٍ) و(أخو عبدِ الله))) [٥٤] .

ج ـ الأفراد والتثنية والجمع

لا يعمل المصدر مثنىً فلا يقال عجبتُ من ضربيكَ زيداً [٥٥] ، ولا محدوداً بالتاء كعجبت من ضربتك زبداً .

ويعمل اسم الفاعل مثنى ومجموعا ، وبذلك قال سيبويه [٥٦] : ((وإذا ثَنيتَ أوجَمعتَ فَأثبتَّ النون قلت هذان الضاربان زيداً وهؤلاء الضاربون الرجل لا يكون فيه غير هذا ، لأنَّ النون ثابتة ، ومثل ذلك قوله عزّ وجل : ﴿ والمقيمينَ الصلاة والمؤتونَ الزكاة ﴾ [٥٧] وقد صرح بهذا العمل ابن مالك بقوله :

وما سِوى المفرَدِ مثلُهُ جُعِلْ في الحكمِ وَالشّروطِ حَيثُما عَمل [٥٨]

د ـ الإضافة إلى الفاعل

يضاف المصدر إلى فاعله وإلى مفعوله فتقول : يُعجبني ضَربُ زيدٍ عمراً ، وعجبتُ من شُربِ العسلِ زيدٌ ،وتمتنعُ إضافة اسم الفاعل إلى فاعله أنْ كان فيه ضمير ، فلا تقول : أعجبني ضاربُ زيدٍ عمراً ؛ لان ضارب هو زيد ، ولا يضاف الشيء إلى نفسه ، وكذلك إنْ كان اسم الفاعل رافعاً اسما ً ظاهراً كقولك : هذا ضاربٌ أبوه زبداً فلا يحق أن تقول : هذا ضاربُ أبيه زيداً ، فتضيف ضارب إلى فاعله الذي هو أبوه ؛ لأنه مثل قائم في قولك : (زيدٌ قائم) في كونه أبـّاه في المعنى [٥٩] .

المبحث الثالث : الفرق بين الصفة المشبهة واسم الفاعل

١- في الدلالـة :

تفارق الصفة المشبهة اسم الفاعل دلالة في انها لا تدل على الحدوث الذي يدل عليه ، (فاذا قلت (زيدٌ حَسَنٌ) فمعناه اثبات الحسن له واستمراره) [٦٠] ، فهي (لاتوجد إلاّ ثابتة في الحال سواء أكانت موجودة قبله أم بعده ، فانها لا تتعرض لذلك بخلاف اسم الفاعل ؛ فانه يدل على مايدل عليه الفعل ، ويستعمل في الأزمنة الثلاثة ... ولذلك إذا قصدنا بالصفة معنىالحدوث أُ تِيَ بها على زِنةِ اسم الفاعل فيُقال (حَسَنْ) (حَاسِن)، فحَسَن هو الذي ثبت له الحسن مطلقاً وحَاسِن هو الذي ثبت له الحسن الآن أو غداً وفي التنزيل ﴿ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ ﴾ [٦١] فَعَدل عن ضَيّق إلى ضائق ليدل على عروض الضيق وكونه غير ثابت) [٦٢] .

٢ ـ الصياغة والصيغة

لا تصاغ الصفة المشبهة من فعل متعدٍ ، فلا تقول : زيدٌ قاتلُ الأبِ بكرا ، تريدُ قاتلٌ أبوه بكراً ، بل تصاغ من الفعل اللازم [٦٣]. واسم الفاعل يصاغ من الفعل اللازم والمتعدي ، ولا تجري الصفة المشبهة على فعلها (فليس حَسَن بجارٍ على يَحْسُنُ ولا كريم على يَكْرُمُ ولاكَرُمَ ، وكذا شديد وظريف وقوي وضعيف وما أشبه ذلك لا يجري شيء منه على الفعل ، ونحو حَسَنٌ إنما يجري على الفعل الماضي فقط لأنه على وزن حَسُنَ ، وهو بالإضافة إلى ما لا يجري على كل ضرب من الفعل قليل فمرتبة هذه الصفات بعد مرتبة أسماء الفاعلين لأنها تجري على الأفعال ..فضارب على وزن يضرب)) [٦٤] .

٣- العمل

أ- تعمل الصفة المشبهة غير مقيَّدةٍ بزمان أو ألف ولام بخلاف اسم الفاعل [٦٥] ، فقد اشترطوا لعمله شروطاً .

ب ـ لاتعمل الصفة المشبهة في الأجنبي بل تعمل في السببي فقط ، فلا نقول : (زيدٌ حَسَنُ عمراً) ، ونقول : (زيدٌ حَسَنٌ وجهُه) ، في حين يعمل اسم الفاعل في الأجنبي وفي السببي ، فنقول : (زيدٌ ضاربٌ غلامَه) و (ضاربٌ عمراً) .

ج ـ لايجوز تقديم معمول الصفة المشبهة عليها فلا نقول : زيدٌ الوجَه حَسَنُ ، ويجوز ذلك في اسم الفاعل فنقول : زيدٌ عمراً ضاربٌ [٦٦] ؛ لأنها ((ليست كالفاعل في الحقيقة ، ألا ترى أنّك إذا قلت : زيدٌ ضاربٌ عمراً ، وزيداً ضاربٌ عمرو ، وزيداً عمرو ضاربٌ . أنّ الثاني عمل في الأول ، وأن ضاربٌ صارت بمنزلة يَضربُ في المعنى ، ولو قلت : زَيدٌ الحسنَ وجهاً والحسنَ الوجه ، لم يجز أن تقول وَجهاً زيدٌ حَسُنَ ، وَلا زيدٌ وجهاً حَسُنَ)) [٦٧] .

د ـ المنصوب بهما : المنصوب بعد الصفة المشبهة فاعل في المعنى وذلك أنك إذا قلت : زيدٌ ضاربٌ عمراً ، فقد أخبرتَ بوصول الضرب من زيد إلى عمرو ، أمَّا زَيدٌ حَسَنُ الوجَه ، فلا تخبر أن الأول فَعَلَ بالوجه شيئاً ، بل الوجه هو الفاعل في الحقيقة ، إذ الأصل (زيدٌ حَسُنَ وَجهُه) [٦٨] وهذا المنصوب بعد الصفة المشبهة يُنصَبُ على التشبيه بالمفعول ، وبعد اسم الفاعل يُنصَبُ على أنّه مفعول به [٦٩] .

والسبب في ذلك ان الصفة المشبهة لاتعمل النصبَ كما يعمله اسم الفاعل ؛ لأنّ اسم الفاعل ينصب المفعول به حقيقةً ، أي الواقع عليه حدثُه نحو : هذا ضاربٌ عمراً ، أمّا الصفة المشبهة فهي مأخوذة من فعل قاصر البتة فليس لحدثها مَنْ يقع عليه ، ولكن النحاة جعلوا السببي المنصوب بعدها إمّا تمييزاً أو مُشَبّهاً بالمفعول [٧٠] .

هـ- جر الفاعل : (اسم الفاعل لا تجوز إضافته إلى فاعله فلا تقول : زيد ضاربُ الأبِ عمراً ، تريد ضاربٌ أبوه عمراً ، وهذا يجوز في الصفة المشبهة ، نحو : زيدٌ حَسَنُ الوجهِ ، أي حَسُنَ وَجهُه) [٧١] .

المبحث الرابع : الفرق بين اسم التفضيل واسم الفاعل والصفة المشبهة

١ - في الدلالة

يفارق اسم التفضيل الأسماء العاملة عمل الفعل الأخرى دلالةً في كونه يدل على اشتراك شيئين في صفة واحدة وزيادة أحدهما في اتصافه بها على الآخر نحو زيد أكرم من عمرو [٧٢]. ولا اشتراك في دلالة الأسماء العاملة عمل الفعل الباقية ، فاسم الفاعل يدل على الحدث و الذات التي أوقَعَت الفعل أو قَامت به واسم المفعول يدل على الحدث وعلى مَنْ وقع عليه . والصفة المشبهة تدل على مَنْ قام بالفعل على وجه الثبوت [٧٣] . لكن اسم التفضيل يلتقي هذه الأسماء في عدم دلالته على اشتراك شيئين عند استعماله لغير التفضيل ، نحو قوله تعالى:﴿ وَهُوَ الذي يَبْدأُ الخلقَ ثُمّ يُعيدهُ وَهو أهونُ عليه﴾ [٧٤] وقوله تعالى: ﴿رُبكم أعلمُ بكم ﴾[٧٥] ، فلا تفضيل ، لأنَّ (أعلم) في الآية الأولى تَضَمَّنَتْ معنى اسم الفاعل أي عالم بكم ، لأنّه لا مشارك لله سبحانه وتعالى في عمله و (أهون) تَضَمَّنَتْ معنى الصفة المشبهة أي (هَيّن) وليست أفعل تفضيل ؛ لأنه لا تفاوت عند الله في النشأتين [٧٦] .

٢ - في الصياغة

اشترطوا للفعل الذي يُضاع منه اسم التفضيل [٧٧] شروطاً معينةً، هي التي اشترطوها لاشتقاق فعل التعجب [٧٨] ، وهذا ما يفهم من قول ابن مالك :

صُغ من مصوغ منه للتعجب		أفعل للتفضيل وأبَ الذي أُبي [٧٩]

٣ - في الاستعمال

أ- عدم مطابقته الموصوف

يلازم أفعل التفضيل الأفراد والتذكير ،عندما يكون مجرداً من أل والاضافة ، أو مضافاً إلى نكرة ، فلا يُثنى ولا يجمع ولا يُؤنث ، بل يكون على لفظ واحد هو (أفعل)[٨٠] ، نحو قوله تعالى :﴿لَيوسفُ وَأخوه أحبُّ إلى أبينَا مِنّا﴾ [٨١] وقوله تعالى :﴿قُلْ إنْ كانَ آباؤكم وآبناؤُكم وُإخوانُكم وأزواجُكم وعشيرتكُم وَأمْوَالٌ اقترفتموها وتجارةٌ تخشون كَسادَها وَمَساكنُ تَرضونَها أَحَبَّ اليكم مِنَ الله ورسوله ﴾ [٨٢] ولا يلحظ ذلك في اسم الفاعل والصفة المشبهة ، فهما يثنيان ويجمعان ويستعملان مؤنثين ومذكرين ، وسبب ملازمة أفعل التفضيل ذلك (لحلوله محل الفعل لسبب دلالته على المصدر والزيادة ... كما لا يكون الفعل معرفاً ولا مثنى ولا مجموعاً) [٨٣]

ب - تحديد نوع المضاف إليه

((لا يضاف (أفعل) إلى شيء إلاّ وهو بعضه كقولك : (الخليفة أفضل بني هاشم) ولو قلت الخليفة أفضل بني تميم كان محالاً ؛ لانه ليس منهم)) [٨٤] سواء أكان المضافَ إليه نكرة نحو زيدٌ أفضلُ رجل وهند أفضل امرأةٍ ، ام كان معرفة نحو الزيدان أفضل القوم أو افضلا القوم ، وهند أفضل النساء أو فضلى النساء .

ج - اسم التفضيل غير منصرف لكونه ملازماً للوصفية و وزن الفعل [٨٥]

٤ - في العمل

أ - إطلاق عمله زمناً

لم يقيد عمل اسم التفضيل بزمن معيّن لأنه دالّ على معنى الثبوت لا معنى الحدوث ، في حين قيد عمل اسم الفاعل بأن يكون دالاً على الحال والاستقبال [٨٦] .

ب - رفعه الظاهر

يرفع اسم الفاعل والصفة المشبهة الاسم الظاهر، نحو (زيدٌ قائمٌ أبوه)و(زيدٌ حَسَنٌ وجهُه) بشروط أخف وطأة من شروط رفع اسم التفضيل الاسم الظاهر التي تجعل التركيب صعباً وغير مألوف ؛ بأنْ يكون أفعل التفضيل صالحاً لوقوع فعل بمعناه موقعه ، وأن تكون الجملة مسبوقة بنفي أو شبهه ، وأن يكون المرفوع أجنبياً مُفَضّلاً على نفسه باعتبارين نحو (ما رأيت رجلاً أحسنَ في عينِه الكحلُ منه

في عينِ زيدٍ) فالكحل مرفوع بأحسن لصحة وقوع فعل بمعناه موقعه ، إذ يصح أن نقول :(ما رأيتُ رجلاً يَحسنُ في عينه الكحل كزيد) [٨٧] .

ج - تقديم الحال عليه

يفارق اسم التفضيل اسم الفاعل والصفة المشبهة في عدم جواز عمله في الحال متقدمة عليه [٨٨] فلا نقول (زيدٌ ضاحكاً أحسنُ من عمرو) بل يجب تأخير الحال ، وذلك لأنه وإن كان كاسم الفاعل والصفة المشبهة صفةً تشبه الفعل لكنه لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فلم يتصرف في نفسه فلا يتصرف في معموله ، لكن هذا التقديم جائز مع اسم الفاعل والصفة المشبهة فنقول:(مسرعاً ذا راحلٌ) [٨٩] .

د ـ التعدية بحروف الجر

يتعدى اسم التفضيل إلى منصوبه باللام إنْ كان فعله يتعدى إلى واحد ، نحو زيدٌ أبذلٌ للمعروف، وبالياء إنْ كان فعلهُ يفهِمُ علماً وجهلاً نحو زيدٌ أعرف بالنحو وأجهل بالفقه ، وإنْ كان مبنياً من فعل المفعول تعدى بإلى إلى الفاعل مَعنىً نحو (زيدّ أحبُّ إلى عمرو من خالد وأبغضُ إلى بكر من عبد الله) ويفي إلى المفعول نحو (زيد أحبُّ في عمرو من خالد) [٩٠] . ولا يتعدى اسم الفاعل ولا الصفة المشبهة بالحروف .و إنما كانت هذه التعدية إلى المفعول بالحروف لان اسم التفضيل لا ينصب مفعولاً به [٩١] .

الخاتمة

البحث استقراء وجمع لجزئية نحوية ذات أثر في التعبير عن الأفكار والمعاني ، تلك هي ما بين الأسماء العاملة عمل الأفعال من فروق في الدلالة والاستعمال والعمل ، وردت متناثرة في أبواب النحو وفي أماكن مختلفة من المصنفات النحوية ، وأهم ما تمكّن البحث من تحقيقه :

١ - جمع المتفرق المهم من قضية الفروق بين الأسماء العاملة عمل الأفعال التي قد يبذل بعض الدارسين وقتاً طويلاً للوقوف على بعضها .

٢ - وجوب مراعاة ما لكل اسم من الأسماء العاملة عمل الفعل من خصائص عند استعماله ، مع النظر إلى مابينه وبين غيره من الأسماء الأخرى من فروق .

٣ - المصادر مبهمة وإن كانت أسماء إلاّ إنها تنفرد في عدم قبولها التثنية والجمع والتأنيث والتذكير .

٤- إن مواءمة بعض الأسماء العاملة عمل الفعل للاستعمال اللغوي الوظيفي تتوقف على السياق ،وعلى الأفكار والمفاهيم المراد نقلها .

الهوامش

(١) لسان العرب مادة (عمل) : ٤٧٦/١١.

(٢) التعريفات / الجرجاني : ١٥٠.

(٣) تاريخ النحو وأصوله / القسم الأول : ٢٨٣ .

(٤) الحدود / للرماني : ٣٩.

(٥) أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء : ٢٣٥.

(٦) مكانة الخليل بن احمد في النحو العربي : ١٣٦ .
(٧) دلالة الأعراب لدى النحاة القدماء : ٦٨
(٨) ينظر أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء : ٢٣٨.
(٩) دلالة الاعراب لدى النحاة القدماء :٧٣ .
(١٠) يُنظر اصول النحو العربي / محمد عيد :٢٣٨ .
(١١) يُنظر تاريخ النحو واصوله / القسم الأول :٢٨٨ .
(١٢) ينظر البحث النحوي عند الأصوليين : ١١٠ .
(١٣) ينظر شرح ابن عقيل : ٨٢/٢ هامش ١ ويرى ابن الحاجب ان اسم المصدر اسم المعنى وليس له فعل يجري عليه كالقهقري فانه نوع من الرجوع ولا فعل يجري عليه من لفظه . ينظرالأمالي النحوية ابن الحاجب ١/ ٢٩٠ .
(١٤) البحث النحوي عند الأصوليين : ١٠٢ .
(١٥) الكتاب ٤/ ٤٢ .
(١٦) شرح التصريح : ٣٢٥/١ ، وينظر حاشية الصبان على شرح الاشموني : ١٨٨/٢ ، والبحث النحوي عن الأصوليين : ١٠٣ .
(١٧) التوبة : ٦٠ .
(١٨) يُنظر معاني النحو : ٣/ ١٥٩ ــ ١٦٠ .
(١٩) يُنظر شرح ابن عقيل : ٧٧/٢ ــ ٨١ .
(٢٠) وهذه الاعلام من علم الجنس ، ومسماها معنوي ، فَيَسار للمَيْسَرَة ، وفَجار للفجْرَة ، وبَـرْة للمبرَّة ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ٢٨ .
(٢١) يُنظر شرح ابن عقيل : ٨٤/٢ هامش ١ .
(٢٢) يُنظر الفعل والزمن ٢٤ ، والدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٨١ ــ ٨٢ .
(٢٣) يُنظر المقتضب : ٣ / ٢١٤ .
(٢٤) يُنظر الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ٨١ .
(٢٥) محمد : ٤ .
(٢٦) يُنظر الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ١٠٩ .
(٢٧) يُنظر الدلالة الزمنية في الجملة العربية : ١١١ .
(٢٨) الكتاب : ١ / ١٦٤.
(٢٩) الكتاب :١ /١٧١ .
(٣٠) الأشباه والنظائر : ٣ / ٢٢٣ ــ ٢٢٤ .
(٣١) يُنظر الكتاب : ١ / ٣٣٠ ، ومعاني النحو : ١: ٢١٤ .
(٣٢) والمصدر الذي لايثنى ولا يجمع هو المبهم ما دل على الشياع فلا يقال قتلتُ قتلاً، أما المؤقت فيمكن جمعه وتثنيته نحو ضربت ضربتين، يُنظر المقتصد في شرح الإيضاح:١/٥٨١ -٥٨٣.
(٣٣) الكتاب ١/ ٢٤٨ .
(٣٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : ١٢٣ ، وشرح ابن عقيل ١ / ٥٢٤ .
(٣٥) شرح ابن عقيل : ١ / ٥٣٣ .
(٣٦) يوسف :١٨ ، يُنظر ابن عقيل : ٢/ ١٦٠- ١٦١.
(٣٧) يُنظر شرح ابن عقيل : ٢ / ١٥٦، والنحو الوافي : ٣ / ٤٦١ ، ومعاني النحو : ٣ / ١٨٤.
(٣٨) شرح الاشموني : ٢ /٣٩٧ .

(٣٩) لأنه جنس يدل لفظه على القليل والكثير ، فاستغنى عنه بتثنيته وجمعه ، إلى أن يكثر الوصف بالمصدر فيصير في حيز الصفات لغاية الوصف به ، فيسوغ حينئذ تثنيته وجمعه . شرح المفصل : ٣/ ٥٠ .
(٤٠) ينظر النحو الوافي :٣ /٤٦١ .
(٤١) ينظر شرح ابن عقيل :٢ /١٦٠ ،ومعاني النحو :٣ /٤٨٤ .
(٤٢) إذا رفع هذا النعت ضمير أمستتراً ، وان رفع اسماً ظاهراً طابق ذلك الاسم تذكيراً وتأنيثاً ولازم الافراد ، نحو مررت برجل صادق أبوه وصادقةٍ أمه ، وصادقٍ أبواه ... يُنظر شرح ابن عقيل : ٢ /١٥٥ .
(٤٣) النساء : ١٩٢ .
(٤٤) ينظر شرح ابن عقيل : ١/ ٤٧٥ ـ ٤٧٦.
(٤٥) ينظر النساء : ١٦٠ .
(٤٦) يُنظر معاني النحو : ٢/ ٥٨٧
(٤٧) أمالي النحوية ابن الحاجب ١/ ٠١٣٧
(٤٨) الحجر : ٢٨ .
(٤٩) البقرة : ٣٠ .
(٥٠) يُنظر شرح ابن عقيل ٢/ ٨٨، همع والهوامع : ٢/ ٩٢ .
(٥١) ينظرُ شرح ابن عقيل : ٢/ ٩١ .
(٥٢) يُنظر المقتضب : ١/ ٦٣ هامش ١، وشرح ابن عقيل : ٢/ ٧٨ .
(٥٣) يُنظر شرح ابن عقيل : ٢ / ٩١ .
(٥٤) المقتضب : ٤/ ١٤٨ ـ ١٤٩ .
(٥٥) نُظر همع الهوامع : ٢/ ٩٢ .
(٥٦) الكتاب : ١/ ١٨٣ .
(٥٧) النساء : ١٦٢ .
(٥٨) شرح ابن عقيل ٢/ ٩٩ .
(٥٩) يُنظر المقتضب : ٤/١ هامش ١ ، وشرح ابن عقيل ٢/ ٨٥ ، ١١٤ ، المقتصد في شرح الايضاح : ٢/ ٥٦٦ .
(٦٠) شرح الحدود النحوية /الفاكهي : ٩٢ .
(٦١) هود :١٢ .
(٦٢) الأشباه والنظائر : ٢/ ١٩٠ ـ١٩١ .
(٦٣) شرح ابن عقيل ٢/ ١١٥ ، وشرح الحدود النحوية / الفاكهي :٩٢ .
(٦٤) المقتصد في شرح الإيضاح : ١/ ٥٣٣ .
(٦٥) يُنظر الأشباه والنظائر : ٢/ ١٩٢ .
(٦٦) يُنظر شرح ابن عقيل ٢/ ١١٦ .
(٦٧) المقتضب : ٤/ ١٦٤ .
(٦٨) الأشباه والنظائر : ٢/ ١٩٢ .
(٦٩) تسهيل الفؤاد : ١٣٩ .
(٧٠) يُنظر شرح ابن عقيل : ٢/ ١١٦ هامش ١ .
(٧١) يُنظر شرح ابن عقيل : ١/ ١١٤ .
(٧٢) يُنظر شرح الحدود النحوية للفاكهي : ٩٣ ، ومعجم المصطلحات النحوية : ١٧٤ .
(٧٣) يُنظر معجم المصطلحات النحوية : ١١٧ .

(٧٤) الروم : ٢٧ .
(٧٥) الإسراء : ٥٤ .
(٧٦) يُنظر البحر المحيط : ٧/ ١٦٩ .
(٧٧) يُنظر شرح ابن عقيل : ٢/ ١٤٠ .
(٧٨) أن يكون الفعل ثلاثياً، مثبتاً غير منفي متصرفاً لا جامداً،مبنياً للمعلوم لا للمجهول ، تاماً لا ناقصاً، قابلاً للتفضيل،لا يكون الوصف منه على افعل فعلاء.يُنظرشرح ابن عقيل:١/ ١٢٣- ١٢٤ .
(٧٩) يُنظر شرح ابن عقيل : ٢/١٤٠ .
(٨٠) يُنظر المحتسب : ١ / ١٦٨ .
(٨١) يوسف : ٨ .
(٨٢) التوبة : ٢٤ .
(٨٣) الكتاب : ١/ ٢٠٣ هامش ١.
(٨٤) المقتضب : ٣/ ٣٨ .
(٨٥)شرح ابن عقيل : ٢/ ١٤٠ ، هامش ٣ .
(٨٦) يُنظر تسهيل الفؤاد ١٢٥ .وشرح ابن عقيل : ٢/ ٨٨ ، وشرح شذور الذهب :٤١٥ .وشرح الحدود النحوية للفاكهي : ٩٠
(٨٧) يُنظر شرح ابن عقيل : ٢/ ١٥١ .
(٨٨) واستثنى من ذلك ما إذا فضل شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى ، فأنه يعمل في حالتين أحداهما متقدمة عليه وذلك نحو :(زيد قائماً أحسنُ منه قاعداً) . يُنظر شرح ابن عقيل : ١/ ٥٤٩ .
(٨٩) يُنظر شرح ابن عقيل :١/ ٥٤٧ .
(٩٠) يُنظر همع الهوامع : ٢ / ١٠٢ .
(٩١) يُنظر تسهيل الفؤاد : ١٣٥ .

المصادر والمراجع

١ـ الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي ت ٩١١هـ (تح) طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الكليات الأزهرية ، شركة الطباعة الفنية ، القاهرة ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥ م.
٢ ـأصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي ابن مضاء،محمد عيد عالم الكتاب، القاهرة ١٩٧٣ م .
٣ ـ الأمالي النحوية ، أبو عمرو عثمان بن الحاجب (ت٦٤٦ هـ) تح .د. عدنان صالح مصطفى ، دار الثقافة ، قطر ، ١٩٨٥ م .
٤ ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري ، (ت ٧٦١ هـ) دار العلوم الحديثة ، بيروت ، ١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م .
٥ ـ البحث النحوي عند الأصوليين ،د. مصطفى جمال الدين ، دار الرشيد ،بغداد ١٩٨٠ م .
٦ ـ البحر المحيط ، أثير الدين محمد بن يوسف ، أبو حيان ، (ت ٧٤٥ هـ) ، مطبعة السعادة ، مصر ١٣٢٨ هـ .
٧ ـ تاريخ النحو وأصوله ، القسم الأول ، النحويين البصرة والكوفة ، د.عبد الحميد السيد طلب ، تقديم الأستاذ عبد السلام هارون ، مطبعة العلوم ، القاهرة (١٩٧٦ م .
٨ ـ تسهيل الفؤاد وتكميل المقاصد . أبو عبد الله جمال الدين ــ محمد بن عبد الله بن محمد ابن مالك (ت٦٧٢) تــح . محمد كامل بركات ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ــ القاهرة ١٣٨٨ هـ ــ ١٩٦٨ م .

٩ ـ التعريفات ، أبو الحسن على الجرجاني (ت٨١٦ هـ) وزارة الثقافة والأعلام . دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ١٩٨٦ م .
١٠ ـ حاشية الصبان على شرح الاشموني على ألفية ابن مالك ، أبو العرفان ، محمد بن علي (ت١٢٠٥ هـ) دار احياء الكتب العربية عيس البابي الحلبي (د.ت).
١١ ـ الحدود النحوية ، أبو الحسن علي بن عيسى الرماني(ت٣٨٤ هـ)، ضمن كتاب رسائل في النحو واللغة ، تح ـ مصطفى جواد ، وزارة الثقافة في بغداد ١٩٦٩ م .
١٢ـ دلالة الأعراب عند النحاة القدماء ، د. بتول قاسم ناصر ،الطبعة الأولى ، بغداد ١٩٩٩ م .
١٣ـ الدلالة الزمنية في الجملة العربية ، علي جابر المنصوري ، الطبعة الأولى مطبعة الجامعة ،بغداد ، ١٩٨٤ م .
١٤ ـ شرح ابن عقيل ، بهاء الدين ، عبد الله بن عقيل (ت٧٦٩ هـ) تح ـ محمد محي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثالثة عشرة ، مطبعة السعادة مصر ١٣٨٣ هـ ـ ١٩٦٢ م .
١٥ ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، نور الدين ، علي بن محمد الاشموني، (ت ٩٠٠ هـ) تح ـ محمد محي الدين عبد الحميد ، مكتبة النهضة العربية (د. ت) .
١٦ ـ شرح التصريح على التوضيح ، خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥) دار إيحاء الكتب العربية ، القاهرة (د. ت) .
١٧ ـ شرح الحدود النحوية ، عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ) دراسة وتحقيق زكي فهمي الآلوسي ، جامعة بغداد ، بيت الحكمة ، ١٩٨٨ م .
١٨ ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، عبد الله ، جمال الدين ، ابن هشام الأنصاري ، (ت ٧٦١ هـ) تح ـ محمد محي الدين عبد الحميد (د . ت) .
١٩ ـ شرح المفصل ، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) الطبعة الثانية ، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة ، بيروت .
٢٠ ـ الفعل والزمن ، د . عصام نور الدين ، الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، ١٤٠٤ هـ ـ ١٩٨٤ م .
٢١ ـ الكتاب ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، سيبويه (ت ١٨٠ هـ) تح ـ عبد السلام هارون مطبعة دار العلم ١٣٨٥ هـ ١٩٦٦ م .
٢٢ ـ معاني النحو ـ د . فاضل صالح السامرائي ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، جامعة بغداد ، مطبعة وزارة التعليم العالي ١٩٩١ م .
٢٣ ـ معجم المصطلحات النحوية والصرفية د . سمير نجيب اللبدي ، الطبعة الأولى ، دار العرفان ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٤٠٥ هـ ـ ١٩٨٥ م .
٢٤ ـ المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تح ـ د. كاظم بحر المرجان ، دار الرشيد ، بغداد ، ١٩٨٢ م .
٢٥ ـ المقتضب ، محمد بن يزيد ، المبردّ (ت ٢٨٥ هـ) تح ـ محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب بيروت ١٩٦٣ م .
٢٦ ـ مكانة الخليل بن أحمد في النحو العربي ، د. جعفر نايف عبابنة ، دار الفكر للنشر والتوزيع ـ عمان ، ١٩٨٤ م .
٢٧ـ النحو الوافي ، عباس حسن ، الطبعة السادسة ، دار المعارف ، مصر .
٢٨ ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، جلال الدين السيوطي ، الطبعة الأولى ، مطبعة السعادة ، مصر ١٣٢٧ هـ .

القادسية للعلوم الانسانية
مجلة علمية فصلية مُحكّمة
تصدر اربع مرات في السنة
تعنى بنشر البحوث الانسانية كافة